

دور الأنظمة الاقتصادية الجمركية في تعزيز النشاط الاقتصادي

The role of customs economic systems in promoting economic activity

خضير عقبة

جامعة حمة لخضر الوادي - الجزائر

khedir-okba@univ-eloued.dz

Received:10/04/2026

Accepted:01/05/2026

Published:31/05/2026

ملخص:

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية من العوامل الأساسية التي تعزز النشاط الاقتصادي للدول، حيث تلعب دورا محوريا في تسهيل حركة التجارة والاستثمار. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأنظمة الجمركية على النمو الاقتصادي، وتبرز أهمية تحسين السياسات الجمركية لتعزيز الإيرادات الحكومية وجذب الاستثمارات الأجنبية. أظهرت النتائج أن الأنظمة الجمركية الفعالة تساهم في تقليل التكاليف وزيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية، كما تحفز الاستثمارات وتساعد في تحسين العلاقات التجارية بين الدول. وبالتالي، فإن تحسين الأنظمة الجمركية يعد خطوة استراتيجية نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة تنافسية الدول على المستوى العالمي. الكلمات المفتاحية: الأنظمة الجمركية الاقتصادية، الجمارك، العبور الدولي، النشاط الاقتصادي تصنيف JEL: F13 ؛ H02 ؛ O1 .

Abstract :

Economic customs systems are fundamental factors in boosting a country's economic activity, playing a pivotal role in facilitating trade and investment. This study aims to analyze the impact of customs systems on economic growth and highlights the importance of improving customs policies to enhance government revenue and attract foreign investment. A descriptive-analytical approach was employed.

The results show that effective customs systems contribute to reducing costs and increasing customs revenue, while also stimulating investment and improving trade relations between countries. Therefore, improving customs systems is a strategic step towards achieving sustainable economic growth and enhancing a country's global competitiveness.

Keywords: Economic customs systems, customs, international transit, temporary admission, temporary export

Jel Classification Codes: F13 ؛ H02 ؛ O1 .

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد الأنظمة الاقتصادية الجمركية من اللبنيات الأساسية التي تقوم عليها التجارة الدولية، حيث تلعب دورا محوريا في تنظيم حركة السلع والخدمات بين الدول. في ظل العولمة المتزايدة والتوسع في العلاقات التجارية بين الدول، أصبحت هذه الأنظمة ضرورة ملحة لضمان سلامة السوق وحماية الاقتصاد الوطني. تهدف الأنظمة الجمركية إلى تحقيق توازن دقيق بين تسهيل التجارة وحماية المصالح المحلية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تتضمن الأنظمة الجمركية مجموعة من القوانين والإجراءات التي تنظم دخول وخروج السلع، بما في ذلك الرسوم الجمركية، التصاريح، والمراقبة على السلع. تعكس هذه الأنظمة توجهات الدولة في التعامل مع التجارة الخارجية، حيث يمكن أن تكون حامية أو تشجيعية، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة الجمركية تعد أداة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل زيادة الإيرادات الحكومية، حماية الصناعات المحلية، وضمان سلامة المنتجات المستوردة. ومع ذلك، تواجه هذه الأنظمة تحديات كبيرة، مثل التهريب، تطور التكنولوجيا، والحاجة إلى التعاون الدولي، مما يستدعي ضرورة تحديثها وتطويرها باستمرار.

1. المفاهيم الأساسية للأنظمة الاقتصادية الجمركية

1.2 تعريف الأنظمة الاقتصادية الجمركية : الأنظمة الجمركية الاقتصادية على أنها موجهة للتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الإستيراد والتصدير عن طريق استعمال آليات وميكانيزمات حسب النشاط المعني كاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ومنح للمزايا الجبائية (Bernars & Henri tremeau, 1981).

2.2 خصائص الأنظمة الجمركية:

تتميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية بعدة خصائص أهمها (https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113, 2026):

* اعتبار البضاعة خارج الاقليم :

تعتبر البضاعة الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي، تعتبر لا تزال خارج الاقليم ولهذا يشترط دائما تصفية هذا النظام المؤقت بنظام جمركي نهائي .

* وقف الحقوق والرسوم الجمركية :

يتم وقف الحقوق والرسوم الجمركية اما جزئيا أو كليا، بما فيها تدابير الحظر ذات طابع الاقتصادي الخاضع لها، وهذا الإجراء يخفف الأعباء على المتعامل الاقتصادي ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الامتياز لا يعني سقوط الحقوق والرسوم الجمركية بصفة نهائية بل تحصل هذه الحقوق عند تصفية النظام بنظام نهائي أو أنها تحصل جزئيا لطبيعة النظام الاقتصادي أو أنها تحصل تباعا للعقوبات المنصوص عليها عند تحويل البضاعة عن مقصدها الامتيازي.

* الكفالة :

تشتترط إداره الجمارك على المتعامل الاقتصادي دفع كفالة بنكية أو تقديم تعهد مكفول يقدم لقاوض الجمارك، بهدف ضمان للحقوق والرسوم الجمركية المستحقة لصالح الخزينة العمومية وتحصيل الغرامات المحتملة في الاحتمال عدم احترام الالتزامات المكتتبة.

يجب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي محل كفالة تغطي 10% من مبلغ الحقوق و الرسوم الموقفة.

تقوم اداره الجمارك بعد استيفاء مبالغ الحقوق والرسوم الجمركية لرد الكفالة الى صاحبها وتلغي الالتزام

* تصفية النظام:

عند نهاية النظام الجمركي الاقتصادي على المتعامل الاقتصادي المستفيد أن يصفى النظام الجمركي الاقتصادي بنظام النهائي أو على الأقل بنظام جمرك اقتصادي آخر.

2. آلية الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

تتم الاستفادة من أحد الأنظمة الجمركية الاقتصادية حسب التنظيم والتشريع الجمركيين وفق آلية ممثلة في :

- تقديم طلب من طرف المتعامل الاقتصادي
 - رخصة تمنح من طرف إدارة الجمارك بعد استلامها للطلب .
 - إيداع الالتزام المضمون بكفالة أو الكفالة أو الوديعة..الخ .
 - تصفية النظام الجمركي الاقتصادي بنظام جمركي نهائي وذلك بعد نهاية مدة الاستفادة من النظام الجمركي الاقتصادي.
- وتصنف الأنظمة الجمركية الاقتصادية حسب قانون الجمارك إلى أربعة وظائف رئيسية : - التخزين - التنقل - الاستعمال - التحويل .

4. وظائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

1.4. نظام التخزين:

يقصد بالاستيداع المحلات التي تعتمد إدارة الجمارك المعدة لتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية، داخل الإقليم الجمركي، مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحظر وغيرها من الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى، يميز القانون الجمركي بين أربعة أصناف من المستودعات هي:

- **المستودع العمومي :** يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المنشأة، فالمستودع العمومي يكون في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين ولا يقتصر على فئة دون أخرى وتخرن لمدة عام .
- **المستودع المخصص :** يعتبر كل مستودع عمومي أو خاص مستودع عن خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع الآتي :
- البضائع التي تشكل وجودها في المستودع العمومي الخاص خطرا او التي من شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى وكذلك البضائع التي تتطلب حفظها تجهيزات خاصة (المادة 137 من قانون الجمارك الجزائري).
- **المستودع الخاص:** يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاق بنظام جمركي آخر مرخص به يدعى المستودع الخصوصي، وعندما يوجه إلى تخزين البضائع يستلزم حفظها في منشآت خاصة.

2.4. نظام الاستعمال :

- **القبول المؤقت من أجل الإستعمال :** القبول المؤقت هو نظام جمركي اقتصادي يسمح بقبول البضاعة الأجنبية داخل الإقليم الجمركي لمدة زمنية محدودة مع رفع كلي أو جزئي للحقوق والرسوم الجمركية والتعهد بتصفية النظام الجمركي إما بنظام جمركي نهائي أو آخر، ويتم قبول البضائع التالية من أجل استعمالها ثم إعادة تصديرها على حالتها (المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري).

- العتاد المهني (العتاد السينمائي، الصحفي، الإذاعي، والتلفزيوني) .
- البضائع المستوردة في إطار عمليات الإنتاج .
- الحاويات، الألواح، التعليقات، العينات .

• التصدير المؤقت للمعدات لاستعمالها على حالتها :

وهو النظام الجمركي الاقتصادي الذي يسمح بالتصدير مؤقتا دون تخليص الحقوق والرسوم الجمركية.

3.4. نظام التحويل :

• القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع الفعال :

هو نظام جمركي اقتصادي صناعي يسمح بقبول بضاعة مؤقتا داخل الإقليم الجمركي مع رفع الحقوق والرسوم الجمركية، نقل البضاعة مؤقتا لهدف معين ولأجل محدد بغرض التصليح، الإستخدام أو التحويل أو إدخال معالجة إضافية . يستفيد من النظام المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تستخدم هي بنفسها البضائع المستوردة .

• التصدير المؤقت من أجل تحسين الصنع السليبي :

هو نظام جمركي اقتصادي صناعي يسمح بالتصدير مؤقتا لهدف محدد مع التعهد بإعادة إستيراد البضاعة المصدرة مؤقتة في أجل محدد بعد أن يتم تحويل، أو تصنيع، أو تصليح، أو إدخال معالجة إضافية على البضاعة المصدرة مؤقتا .

• إعادة التمويل بالإعفاء :

يقصد بإعادة التمويل النظام الجمركي الاقتصادي الصناعي الذي يعفى ويسمح بأن من الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي .

• المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية :

وهو النظام الجمركي الاقتصادي الصناعي، وهو عبارة عن وحدات اقتصادية ذات طابع اقتصادي موضوعة تحت نظام جمركي دائم، هذه المؤسسات تقوم بمختلف العمليات الصناعية ويخصص هذا النظام للمؤسسات الوحدات التي تمارس عملها تحت المراقبة الجمركية وهي كالآتي :

- استخراج وتجميع ونقل البترول الخام أو مشتقاته (زيت، غازات بترولية، إنتاج منتجات بترولية، إنتاج وتصنيع المنتجات الكيماوية، تجميع المحروقات الغازية الخ) .

• استرداد الرسوم الجمركية :

يعرف بأنه نظام جمركي خاص بمقتضاه يتم إعادة الضرائب ورسوم الإستيراد كليا أو جزئيا إلى أصحاب البضائع التي سبق تحصيلها على المواد الأولية الواردة للبلاد قصدي تصنيعها أو إجراء عملية تكميلية عليها أو إصلاحها وذلك عند إعادة تصديرها إلى الخارج. (قورة، 2017)

5.4. نظام العبور :

يعد العبور الجمركي أحد الفئات الأربع للإجراءات الخاصة. وهو إجراء جمركي يستخدم لتسهيل حركة البضائع بين نقطتين داخل منطقة جمركية واحدة، أو عبر منطقة جمركية أخرى، أو بين منطقتين جمركيتين مختلفتين أو أكثر. ويهدف نظام العبور الجمركي إلى تسهيل نقل البضائع خلال المنطقة الجمركية بدون سداد الضرائب في دولتي التصدير والعبور على النحو يتفق مع المبادئ والقواعد الضريبية في دولة المقصد والذي تقضي بتحصيل الضرائب غير مباشرة في دولة الإستهلاك مما تبدو معه

ضرورة التنظيم عملية العبور بمقتضى إتفاقيات إقليمية متعددة الأطراف ملزمة للإدارة الجمركية والجهات الأخرى ذات صلة بعملية النقل بالعبور، وتقوم أنظمة العبور بصفة عامة على عدة مبادئ رئيسية وأدوات يتعين توافرها وهي (قورة، 2017):

- إستعمال مركبات وحاويات مؤمنة ضمان دولي يجري في جميع بلدان العبور.

- تصريح جمركي وحيد يسري في جميع بلدان العبور.

- تبسيط الإجراءات الجمركية

- الإجراءات موحدة في البلدان المعنية.

- إستخدام أنظمة معلومات فعالة.

5. أهمية الإقتصادية للأنظمة الإقتصادية الجمركية

1.5. تحفيز التجارة الخارجية :

• تخفيض الرسوم الجمركية:

تعرف الحقوق الرسوم الجمركية بأنها ضريبة تفرضها الدولة على مختلف السلع والبضائع التي تجتاز الحدود الجمركية وهي ضمن الضرائب غير المباشرة حيث ينعكس مبلغها على المستهلكين ولحماية منتجاتهم الوطنية لذا تضع الدولة نظام الحقوق الجمركية بمعدلات متغيرة حسب طبيعة السلع. (الصادق، 2015)

- تأثيرات على الأسعار: عندما تخفض دولة ما الرسوم الجمركية، تنخفض تكلفة استيراد السلع. هذا يؤدي إلى تقليل الأسعار للمستهلكين، مما يزيد من الطلب على السلع المستوردة .

-زيادة تنوع المنتجات: تخفيض الرسوم يسمح بدخول مجموعة واسعة من المنتجات إلى السوق، مما يعزز خيارات المستهلكين ويزيد من المنافسة.

• تسهيل الإجراءات الجمركية:

في إطار عصنة قطاع الجمارك ومراقبه النشاط الاقتصادي وممارسة مسؤولياتها الجديدة، بالإضافة الى مهامها التقليدية إنتهجت إدارة الجمارك طريقة عمل جديدة من خلال إستخدام تقنيات حديثة لمعالجة المعلومات وجمركة البضاعة بواسطة نظم جمركية آلية. (الصادق، 2015)

- تقنيات حديثة: إستخدام التكنولوجيا مثل أنظمة إدارة الجمارك الإلكترونية يمكن أن يقلل من الوقت المستغرق في معالجة الشحنات، بالإضافة الى تقديم التصريحات الجمركية بطريقة آلية عن طريق نظام الآلي (SIGAD).

- تدريب الموظفين: تحسين مهارات العاملين في الجمارك يمكن أن يساهم في تسريع العمليات وتقليل الأخطاء.

2.5. زيادة الإيرادات الحكومية:

• مصادر الإيرادات:

بعد التصريح بالبضاعة وايداع التصريح المفصل لدى ادارة الجمارك، فان الهدف من كل ذلك يتجلى في تحصيل مبلغ الحقوق والرسوم الجمركية بالإضافة الى الضرائب على السلع المستوردة .

- تنوع الإيرادات: الرسوم الجمركية ليست المصدر الوحيد للإيرادات، بل يمكن أن تشمل ضرائب أخرى مثل ضريبة القيمة المضافة. (TVA). على السلع المستوردة.

- استقرار الإيرادات: الإيرادات الجمركية يمكن أن تكون أكثر استقرارا من الإيرادات الضريبية الأخرى، خاصة في فترات الركود، ويمكن أن تستخدم في حالة التضخم كأداة للعلاج الاقتصادي برفع نسبتها والتوسع في فرضها بغرض إمتصاص الأموال الزائدة،

أما في حالة الكساد تخفض نسبتها وتزداد الاعفاءات مما يزيد في الادخار وبالتالي التوسع في الاستثمار، كما أن زيادة الضريبة أو فرضها بالنسبة لقطاع معين أو خفضها أو إلغاؤها بالنسبة لقطاع آخر تعتبر تشجيعاً لزيادة إنتاج معين وانقاص إنتاج آخر. (الصادق، 2015)

على الرغم من الفوائد الكبيرة للأنظمة الجمركية إلا أن هناك بعض التأثيرات السلبية التي يجب أخذها بعين الاعتبار قد تؤثر رسوم الجمركية المرتفعة على زيادة الأسعار المستهلكين مما يقلل من قدرتهم الشرائية كما أن التعقيدات الجمركية قد تؤدي إلى تأخير الشحنات وتقليل كفاءة سلسلة التوريد مما يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد.

3.5. حماية الصناعات المحلية :

تسعى الدول لحماية صناعات المحلية وذلك باستخدام بعض الأساليب الكمية والأساليب السعرية بما تعرف باستراتيجيات الحماية، وأيضاً من خلال تشجيع الابتكار المحلي وضمان أسواق جديدة لهذه الصناعات.

• إستراتيجيات الحماية:

الحماية التجارية هي استخدام السياسات الحكومية - كالتعريفات الجمركية والحصص والإعانات - لتقييد التجارة الدولية وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. وتهدف إلى دعم فرص العمل المحلية، وحماية الصناعات الناشئة، وإدارة الموازين التجارية، على الرغم من أنها غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين والتجارة.

-تعريفات الحماية: فرض تعريفات على السلع الأجنبية يمكن أن يحمي الشركات المحلية من المنافسة غير العادلة، خاصة في الصناعات الناشئة.

-حصص الإستيراد: يعرف نظام الحصص بالقيود غير التعريفية وهو عبارة عن تحديد كميات السلع المستوردة لداخل البلد من أجل تحسين ميزان المدفوعات، ويهدف نظام الحصص إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إضافة لتحديد إستيراد المنتجات الزراعية التي تعتبر في حالة فائض، كما يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تقييد إستيراد السلع الإستهلاكية والكمالية، وتحديد كمية معينة من السلع التي يمكن إستيرادها يمكن أن يساعد في حماية السوق المحلية. (خلاف، 1998)

• تعزيز الابتكار المحلي:

ويمكن هذا في حماية الملكية الفكرية والابتكار وتوسيع الأسواق الخارجية

حماية الملكية الفكرية .

- الابتكار: تعمل الجمارك على حماية الابتكارات والعلامات التجارية والرسوم الصناعية من السرقة والتقليد. تهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة أعمال آمنة. عندما تشعر الشركات المحلية بالحماية، يمكن أن تستثمر أكثر في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى ابتكارات جديدة.

-توسيع الأسواق الخارجية : تساهم النظم الجمركية الاقتصادية خاصة نظام المستودعات الصناعية ونظام القبول المؤقت من أجل التحسين الإيجابي على تقديم تسهيلات للمعاملين الاقتصاديين، وإعفاءات المواد الأولية من الرسوم يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتنافسية المنتجات المحلية، فيتيح لها فرصة التوسع في الأسواق الدولية.

4.5. تحفيز الابتكار:

• المنافسة الدولية:

تلعب الأنظمة الجمركية دورا حيويا في تعزيز المنافسة الدولية من خلال الوزن الدقيق بين تسهيل حركة التجارة الخارجية، وحماية الاقتصاد الوطني عبر ضبط الإستيراد، ومكافحة الغش والتهرب الجمركي، واستخدام التكنولوجيا من أجل خفض التكاليف اللوجستية.

-تسهيلات الحركة التجارية : تعد التسهيلات الجمركية أداة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية الدولية من خلال تقليص أوقات التخليص، وتخفيف الرسوم خاصة عند الاستفادة من الرواق الأخضر ونظام القبول المؤقت، هذه التدابير المدعومة بالرقمنة تهدف إلى تقليل تكاليف النقل وتشجيع الإستثمار ودعم الصادرات وتوسيع الأسواق عندما تواجه الشركات المحلية منافسة من الشركات الأجنبية، فإنها تكون مضطرة لتحسين منتجاتها وعملياتها.

-إستثمارات في التكنولوجيا: تستخدم الجمارك التكنولوجيا والرقمنة عبر أتمتة إجراءات التخليص، وتحسين إدارة المخاطر، وتيسير حركة التجارة العابرة للحدود، مثل نظام الآلي سيقاد ونظام الشباك الوحيد في تخفيض الجهد والوقت ومكافحة التهريب وزيادة الشفافية .

6.5. تحسين العلاقات الاقتصادية الدولي:

• إتفاقيات التجارة الحرة:

-فتح الأسواق الحرة : الدول التي تتبنى أنظمة جمركية مرنة يمكن أن تدخل في اتفاقيات تجارية مع دول أخرى، مما يسهل إلى فتح أسواق حرة والوصول إلى أسواق جديدة. يقصد بالأسواق الحرة الأماكن التي يرخص بها من الجمارك داخل الموانئ او خارجها لتخزين البضائع المحلية او الاجنبية غير خالصة الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بغرض عرضها للبيع وذلك بعد تقديم ضمانات الخاصة بذلك، وتعد الأسواق الحرة مكانا لعرض السلع الأجنبية والمحلية التي تهدف الدولة الى تسويقها من خلال هذه الأسواق للحصول على عملات أجنبية من العابرين منه وتنشيط السياحة والحركة التجارية مما يؤدي إلى زيادة في الدخل العملات الأجنبية وكذلك الترويج للصناعات الوطنية. (قورة، 2017)

-تعزيز التعاون: الإتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة هي عبارة عن معاهدات متعقد الأطراف تفرض حقوق والتزامان لأطرافها فيما تشبه العقد، ولذلك يسمى الأعضاء المنضمون اليها بالأطراف المتعاقدة حيث يلتزم العضو بتحقيق عدة التزامات ليحصل على العضوية (الرحمان، 2016). هذه الاتفاقيات يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتكمن أهمية الاتفاقيات التجارية في تحفيز النمو الاقتصادي، تعزيز الصادرات، وخفض الحواجز الجمركية، مما يسهل وصول الشركات للأسواق العالمية وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية. حيث توفر هذه الاتفاقيات بيئة استثمارية مستقرة، وقلل تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى تنوع السلع وتوفير خيارات أفضل بأسعار أقل للمستهلكين.

• الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشد للموارد الاقتصادية المتاحة، من أجل تحقيق استقرار في الأسعار وتخفيض البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي. مما يساهم في تعزيز الثقة وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

-الإستثمارات الأجنبية المباشرة: وهي التدفقات الاستثمارية للأجانب، حيث تكون هذه الإستثمارات في المناطق الحرة والتي تعني "المنطقة الحرة" جزءا من أراضي الطرف المتعاقد حيث تعتبر أي سلع يتم إدخالها بشكل عام، فيما يتعلق برسوم وضرائب

الإستيراد خارج نطاق الإقليم الجمركي (Special Customs Zones /Free Zones، 2018). توفر الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة مزايا اقتصادية استراتيجية للدول المضيفة، أبرزها جذب رؤوس الأموال، تعزيز الصادرات، وتوفير فرص عمل كثيفة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق عائدات من الصرف الأجنبي.

7.5. تطوير البنية التحتية:

تعد الموانئ أحد المكونات الأساسية لقطاع النقل العام وهي مرتبطة اليوم بالاقتصاد العالمي المتنامي حيث تعتبر الموانئ في الأساس وسيلة للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، ويشمل القطاع البحري مجموعة واسعة من الخدمات ويعد النقل البضائع والركاب الخدمة الأساسية وتشمل القاطرات والأصلاحيات الطارئة وخدمات أرصفة الإرساء والخدمات المساعدة الداعمة مثل التخزين وخدمات مناولة البضائع وخدمات التخليص الجمركي فإن الجمارك تخضع خدمات التخليص الجمركي في الغالب للتنظيم من خلال السياسات الحكومية داخل منطقة الميناء فيتم تنفيذ مجموعة كبيرة متنوعة من الأنشطة خدمات البنية التحتية التي تقدمها سلطات الموانئ بشكل عام وخدمات مناولة البضائع التي تقدمها في معظم شركات خاصة. (G.S Dwarakish, 2015)

إن الزيادة القدرة الاستيعابية الإستثمار في تحسين الموانئ والمطارات يمكن أن يزيد من القدرة الاستيعابية، واستخدام تقنيات جديدة في النقل يمكن أن يزيد من كفاءة سلسلة الإمداد، وتطوير أنظمة النقل والتوزيع يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة التسليم.

8.5. توفير مناصب عمل:

تساهم الأنظمة الجمركية الاقتصادية في توفير مناصب عمل عبر تحفيز الاستثمار، التصدير، والنشاط الصناعي، من خلال إعفاء المواد الأولية والمعدات من الرسوم الجمركية، مما يخفف تكاليف الإنتاج. هذه التسهيلات تزيد تنافسية الشركات الوطنية، وتشجع إقامة مصانع جديدة (خلق فرص عمل مباشرة) وتفعيل قطاعات الخدمات اللوجستية والتصدير (فرص عمل غير مباشرة). ويتجلى هذا فيما يلي:

• دعم الصناعة المحلية (التحويل):

تتيح أنظمة "القبول المؤقت" استيراد المواد الأولية معفية من الرسوم لتصنيعها وإعادة تصديرها، مما يدفع المصانع إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وتوظيف عمالة جديدة.

• تشجيع التصدير (المستودعات الجمركية):

توفر المستودعات الجمركية مساحات لتخزين البضائع قبل تصديرها، مما يقلل تكاليف التشغيل للشركات ويسهل نشاطها، ويؤدي بالتالي إلى التوسع وزيادة اليد العاملة.

• جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية:

تقديم امتيازات وتسهيلات جمركية يجعل الاستثمار أكثر جاذبية، مما يساهم في بناء وحدات إنتاجية جديدة.

• تحفيز الخدمات اللوجستية:

تنشيط حركة السلع عبر الحدود (العبور، الاستيراد للتصنيع) يرفع الطلب على خدمات النقل، التخليص الجمركي، والتخزين، مما يخلق وظائف في هذه القطاعات الحيوية.

• المنافسة العادلة وحماية المنتج الوطني:

من خلال تطبيق إجراءات حماية، يتم منع دخول سلع منافسة بطرق غير نزيهة، مما يحمي اليد العاملة الحالية في المصانع الوطنية من التسريح .

باختصار، تعتبر هذه الأنظمة أداة فعالة لتحويل الجمارك من جهاز "جبائي" فقط إلى شريك "اقتصادي" يساهم في التنمية وخلق الثروة.

6. الخاتمة :

يتضح أن الأنظمة الاقتصادية الجمركية تمثل عنصرا حيويا في تعزيز التجارة الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال تنظيم حركة السلع والخدمات، تساهم هذه الأنظمة في حماية الأسواق المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للدول في السوق العالمية .

ومع تزايد التحديات التي تواجه الأنظمة الجمركية، مثل التهريب والتطور التكنولوجي السريع، يصبح من الضروري على الدول إعادة تقييم استراتيجياتها الجمركية وتحديثها لتلبية الاحتياجات المتغيرة. حيث يتطلب ذلك توسيع نطاق التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول، مما يساهم في بناء نظام جمركي أكثر فعالية وشفافية.

إن فهم الأنظمة الاقتصادية الجمركية وتطويرها يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان رفاهية المجتمعات. حيث تعتبر الأنظمة الاقتصادية الجمركية أداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين التجارة، وزيادة الإيرادات، وحماية الصناعات المحلية، وتحفيز الابتكار، وتوفير فرص العمل. من خلال هذه الآليات، يمكن للدول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

في النهاية، يتطلب النجاح في هذا المجال رؤية شاملة واستراتيجيات مدروسة حيث يجب أن تكون الأنظمة الجمركية مرنة وقادرة على التكيف مع ضمن التغيرات العالمية، إن الاستثمار في تطوير هذه الأنظمة يمثل الخطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن مما يعود بالنفع على الأجيال القادمة.

7. قائمة المراجع:

1 Bernars, C., & Henri treneau. (1981). le droit douanier (2 ed.). paris.

2. G.S Dwarakish, A. M. (2015). Review on the role of ports in the Development of a Nation. Aquatic Procedia, 4, 2.

3. <https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113>. (2026, 2 2).

4. Special Customs Zones /Free Zones. All rights reserved. World Customs Organization 2018

1. المادة 137 قانون الجمارك الجزائري.

2. المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري

3. المادة 137 من قانون الجمارك الجزائري

4. جاب الله محمد الصادق. (2015). الوجيز في تقنيات الجمركية في التشريع الجزائري، دار قانة، الجزائر. الجزائر: دار قانة. خلاف عبد الجبار خلاف. (بلا تاريخ). القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. محمد سليمان قورة. (2017). النظم الجمركية الخاصة دراسة تحليلية مقارنة . القاهرة: دار النهضة العربية.
6. محمود عبد الرحمان. (2016). الضريبة الجمركية والتقييم الجمركي. القاهرة: دار الجوهرة.